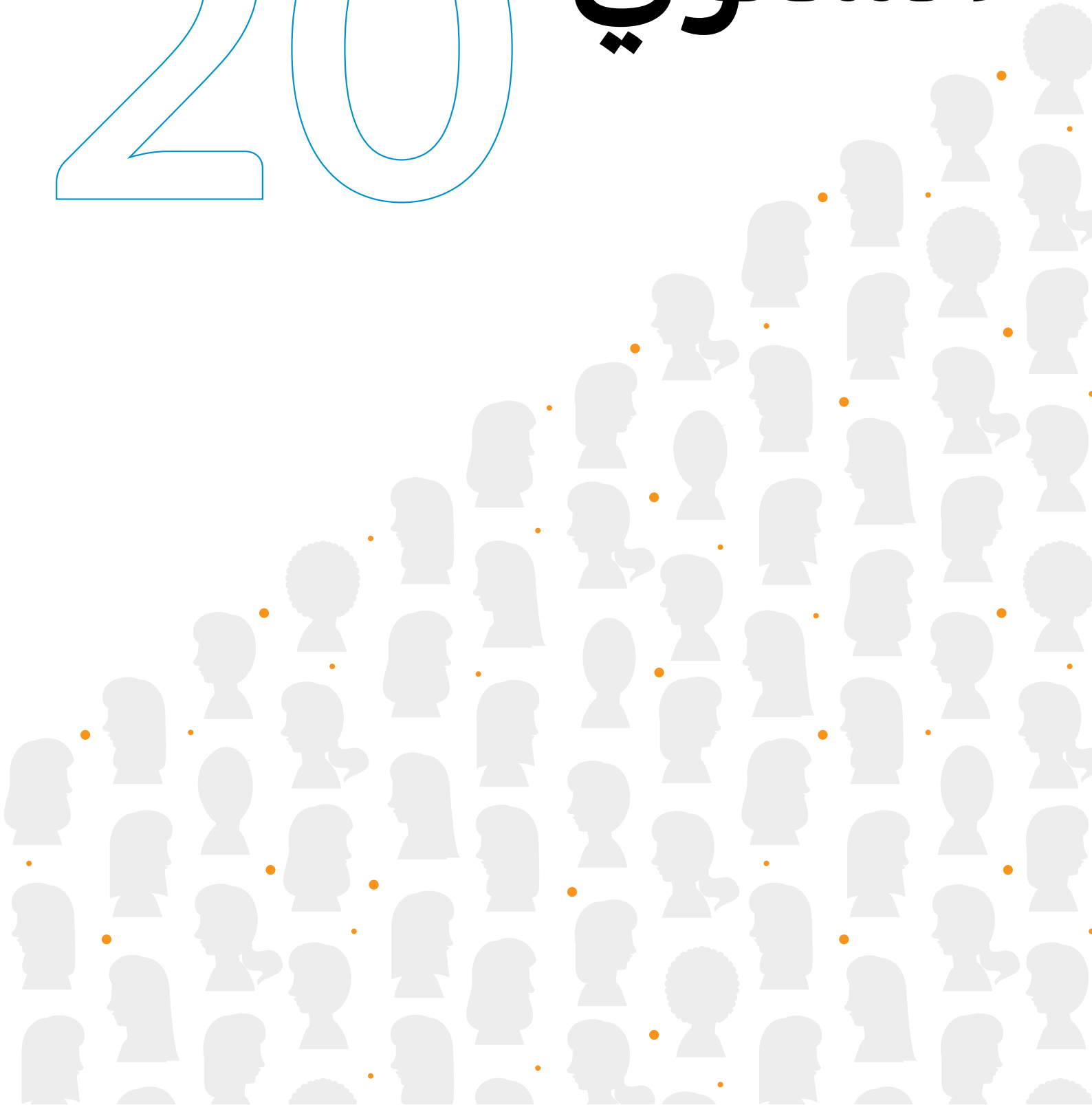


فريق العمل الأردني المعني بنظام إدارة
معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

التقرير السنوي

2020
2020



جدول المحتويات

فريق العمل الأردني المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي

| | | |
|----|--|----|
| 3 | الملخص التنفيذي | 01 |
| 5 | السياق الرئيسي | 02 |
| 6 | الاتجاهات الرئيسية | 03 |
| 11 | مجالات التركيز المحورية | 04 |
| 11 | الناجين والناجيات غير السوريين من العنف المبني على النوع الاجتماعي | |
| 12 | العنف المبني على النوع الاجتماعي في الإعدادات الحضرية مقابل المخيمات | |
| 13 | التوصيات | 05 |

الملخص التنفيذي



عليهن، حيث كن يتواصلن مع مقدمي الخدمة مع إعطاء الأولوية لحاجات أسرهن بدلاً من سلامتهن. بالنسبة للعديد من الناجيات؛ يبقى القرب من المعتدي وعدم امتلاك هاتف محمول وصيد اتصال بمثابة مشكلة وعقبة أمام طلب المساعدة. قد تفضل الناجيات في هذا السياق الاتصال بالشرطة؛ حيث أبلغت إدارة حماية الأسرة عن زيادة بنسبة 33% في الاتصالات لجميع أنواع حالات العنف الأسري بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي. بسبب التغييرات في التدابير الحكومية وإزالة القيود، سجلت فرق العمل تذبذبات شهرية في نسب الإبلاغ عن حالات العنف؛ ففي حزيران 2020، تم الإبلاغ عن زيادة في حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل سريع تبعاً لإعادة الفتح التدريجي لمراكز تقديم خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وأصبحت الناجيات بالمقابل أكثر وعياً بالخدمات المتاحة خلال فترة جائحة كوفيد-19 والتي تتخذ شكل الخط الساخن وخدمات إدارة الحالة القائمة عبر الهاتف. إلى جانب ذلك؛ فقد أدركت الناجيات أن الوضع الوبائي ليس مؤقتاً؛ وأنه لا يمكنهن الاعتماد على العنف في المنزل وأنهن يمتلكن خيارات أكثر للحصول على الخدمات سواء شخصياً أو عبر الهاتف.

يقدم هذا التقرير معلومات عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تم الإبلاغ عنها من قبل الناجين والناجيات في الأردن خلال عام 2020. حيث تم جمع المعلومات بموافقة من الناجين والناجيات الذين تلقوا الدعم النفسي والاجتماعي (من خلال نهج إدارة الحالة) من خلال السبع منظمات العاملة في فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي¹؛ إذ أن فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي هو الهيئة المسؤولة عن جمع وحفظ وتحليل البيانات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، إلى جانب دورها في ضمان أمن وحماية البيانات الحساسة المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، كما يعتبر فريق العمل هذا مسؤولاً أيضاً عن إعداد مسودات التقارير وإعطاء التوجيهات الاستراتيجية لبرامج العنف المبني على النوع الاجتماعي بناءً على الفجوات الموجودة والاتجاهات المحددة.

من المهم تسليط الضوء على أن البيانات والاتجاهات المذكورة في هذا التقرير لا تمثل مدى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن (أو بين السكان اللاجئين) حيث أن تلك الاتجاهات مبنية فقط على الحوادث التي تم الإبلاغ عنها من قبل الناجين والناجيات إلى منظمات جمع البيانات² المشمولة في الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي واستخدام نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في عام 2020. وفقاً لذلك؛ لا ينصح باستخدام تلك النتائج لتمثيل مدى انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في أية إعدادات أو استخدامها على حدى لرصد ومراقبة جودة التدخلات البرمجية. على الرغم من القيود المذكورة أعلاه؛ يعتبر نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي وما يتضمنه من بيانات حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي الأعلى جودة للجهات العاملة في المجال الإنساني، والتي يمكن أن تستخدم بفعالية لتحليل الاتجاهات وتحسين التنسيق للوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له.



بالنسبة لجنسيات الناجيات اللاتي يسعين للمساعدة؛ فقد تبين أن: 69% منهن سوريات، 24.2% منهن أردنيات و6% ناجيات من جنسيات أخرى أهمها العراقية والسودانية واليمنية. من المهم ذكر أن عام 2020 قد شهد زيادة طفيفة في نسب الناجيات الأردنيات اللواتي تمت مساعدتهن من قبل أعضاء فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (5.3% زيادة بالمقارنة مع عام 2019)، وانخفاضاً في الجنسيات الأخرى غير السورية (6.8% انخفاض بالمقارنة مع عام 2019). بسبب جائحة كوفيد-19؛ تم تعليق العديد من خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك أنشطة التوعية وتمكين المرأة. لقد تم نشر المعلومات المتعلقة بخدمات إدارة الحالة عن بُعد بشكل رئيسي عن طريق مجموعات الواتساب وغيرها من المنصات عبر الانترنت والتي يمكن أن تكون متسقة من حيث الجنسية والوصول إلى السوريين والأردنيين أكثر من الجنسيات الأخرى.

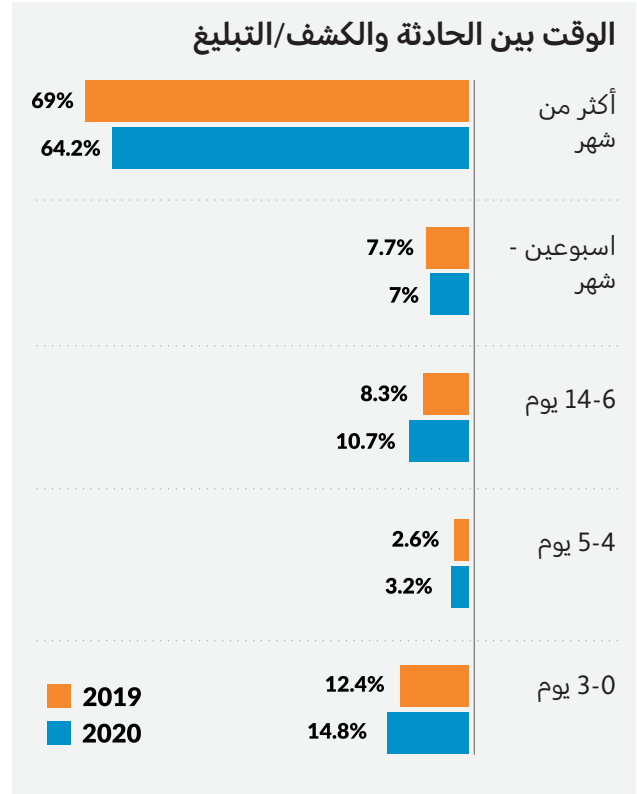
لقد انخفض عدد الناجين والناجيات الذين تلقوا المساعدة من قبل فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي في عام 2020 بشكل طفيف وبنسبة (2.5%) بالمقارنة مع بيانات عام 2019؛ حيث يمكن تفسير ذلك بتأثير جائحة كوفيد-19 على وصول النساء والفتيات إلى تلك الخدمات. منذ منتصف آذار 2020، قامت الحكومة الأردنية باتخاذ تدابير وقائية لاحتواء انتشار فيروس كوفيد-19 في البلاد من خلال فرض إغلاق تام وتقييدات على الحركة، بالإضافة إلى تعليق جميع أنشطة القطاع الخاص والخدمات الحكومية وإغلاق المساحات الآمنة للنساء والفتيات. وبالتالي؛ بدأ مقدمو خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي بتكثيف تقديم الخدمة من خلال تحويل الدعم الفردي الوجيه إلى تقديم الخدمة عن بُعد بما في ذلك خدمات إدارة الحالة والدعم النفسي الاجتماعي والخدمات القانونية وخدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي الأخرى. لقد كانت التحضيرات للاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال جائحة كوفيد-19 والحملات التوعوية بشأن خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي المتاحة والخطوط الساخنة بحاجة إلى وقت؛ وبالتالي لم يدرك الناجون والناجيات كيفية الاتصال بمزودي الخدمة بعد إغلاق المساحات الآمنة. من ناحية أخرى؛ فقد شعرت الناجيات من العنف الأسري وعنف الشرك الحميم بالتردد في السعي للحصول على المساعدة لأنهن كن حبيسات في المنزل مع المعتدي

¹ وقع أعضاء فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBVIMS) بروتوكول التشارك في المعلومات الذي يحدد الأدوار والمسؤوليات وإجراءات حماية البيانات، وترأس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان فريق العمل هذا، وتقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم التقني له.

² منظمة إنترسوس (INTERSOS)، اتحاد المرأة الأردنية (JWU)، مؤسسة نور الحسين (NHF)، مؤسسة نهر الأردن (JRF)، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، جمعية النساء العربيات (AWO) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)



أخيراً، من المهم التأكيد على أنه بالتماشي مع السنوات الأربعة الأخيرة؛ فإن معظم الناجيات قد حصلن على الخدمات بعد أكثر من شهر واحد من الحادثة. في عام 2020؛ حصلت 62,2% من الناجيات على الخدمات بعد أكثر من شهر واحد بالمقارنة مع 69% في عام 2019. على الرغم من أن الاتجاه كان يتحسن في السنة الماضية بفضل الجهود المتعددة لضمان الوصول إلى الناجيات في الوقت المحدد للمساعدة؛ إلا أن الوضع ما زال يشير إلى الحاجة لطرق مبتكرة من أجل رفع مستوى الوعي ومشاركة المعلومات حول خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي المتاحة لمجتمعات اللجوء والمجتمع المحلي وأهمية السعي للحصول على المساعدة في الوقت المحدد وخاصة للناجيات من العنف الجنسي.



³ للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً لتأثير جائحة كوفيد-19 على سلوكيات البحث عن المساعدة، يمكنك الرجوع إلى تحليل الاتجاهات الأولى لفريق العمل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي المتاح هنا <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/76706>

السياق الرئيسي



بقائهم عاطلين عن العمل. بالنسبة للنساء؛ فإن التقييدات تتفاقم بسبب الإفتقار إلى سبل المواصلات الآمنة إلى أماكن العمل، وبسبب المسؤولية غير المتكافئة في العمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر، إلى جانب منعهن من العمل من قبل أفراد أسرهن وعدم وجود فرص عمل ملائمة ثقافياً.

على الصعيد الآخر؛ لا يسمح للاجئين السوريين ببساطة الوصول إلى سوق العمل الرسمي في الأردن وبالتالي فهم مجبرين على الانخراط في العمل غير الرسمي، مما يؤدي إلى شعورهم بالخوف المستمر من الاعتقال من قبل السلطات. لقد كان لتدفق اللاجئين على مدى الإحدى عشرة سنة الماضية تأثيراً على قدرة الخدمات الوطنية وهناك حاجة للمساعدة الإنسانية المستمرة لاستكمال الجهود الوطنية. وبالرغم من إحراز تقدم على صعيد تحسين الوضع القانوني للاجئين السوريين في الأردن، إلا أن العديد من العقبات تمنع الوصول إلى الفرص الاقتصادية، والتعليم النوعي الجيد والخدمات الأساسية وبالتالي تعيق الحصول على حقوقهم، وتفاقم من التهميش، وتساهم في تصعيد مخاطر الحماية بما في ذلك العنف المبني على النوع الاجتماعي.

خلال جائحة كوفيد-19، ازدادت التوترات والاضغوطات الأسرية داخل الأسر؛ وذلك بسبب عوامل فقدان العمل ونقص مصادر الدخل، وعدم التيقن من مستقبل الروتين اليومي للأسر المتأثرة، وانعدام توفر المساحة الشخصية وخاصة في الأسر المكتظة. وفقاً لتقييم الاحتياجات السريعة متعدد القطاعات والذي أجري خلال فترة الجائحة، أكثر من نصف الناجين الذين كانوا يعملون قبل الأزمة ذكروا أن قدرتهم على العمل قد تأثرت سلباً (بسبب تقييدات التنقل و/أو فقدان العمل)، ويمتد هذا الأثر السلبي على النساء حيث أن 8% فقط كانوا يعملون قبل الأزمة في حين أبلغت الأغلبية عن انقطاع العمل خلال حظر التجول.⁴

ومع ذلك؛ فإن النساء في سوق العمل يواجهن تحديات إضافية تتعلق بقلة الدعم في الأنشطة الأسرية والضغط من أصحاب العمل على النساء للحضور إلى العمل دون الحصول على تصريح بالتنقل، وفقدان عملهن حيث من المرجح أن يقوم أصحاب العمل بفصل النساء من الخدمة بدلاً من فصل الرجال، أو فقدان الدخل المتحقق من الأعمال القائمة في المنزل.⁵

بعد مضي أحد عشر عام على اندلاع الأزمة السورية، ما زال اللاجئون يعيشون في المنفى لأنّ بلدتهم ما زال يواجه نزاعاً طويلاً وتُعاني من أزمة إنسانية طاحنة. ولا تزال الحدود الأردنية السورية مغلقة منذ حزيران 2016 أمام قدوم لاجئين جدد إلى الأردن. لم يتمكن اللاجئون السوريون من العودة إلى بلدتهم الأصلي بسبب إغلاق الحدود بدءاً من 18 آذار 2020 كأحد التدابير الوقائية من أجل تقليل انتشار فيروس كوفيد-19 في البلاد، وفي الأول من تشرين الأول 2020؛ تم فتح المعابر الحدودية أمام العائدين، ومع ذلك فقد عاد 3459 لاجئ فقط إلى سوريا بحلول كانون الأول 2020.

منذ 31 كانون الأول 2020 فقد بلغ مجموع اللاجئين السوريين المُسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن 662,790 لاجئاً، وهو عدد ظل ثابتاً طوال السنوات الأربعة الماضية نتيجةً لزيادة القيود المفروضة على الدخول إلى المملكة. وتبلغ نسبة النساء في مجتمعات اللاجئين السوريين 26%، بينما تبلغ نسبة الرجال 24,5%، ونسبة الفتيات 24,1%، ونسبة الفتيان 25,4%. وتمثّل النساء والفتيات أكثر من نصف المجتمع السكاني للاجئين في الأردن (50,1%).

وفي الأردن، يعيش ما يقرب من 80,7% من اللاجئين المُسجلين لدى المفوضية خارج المخيمات، ويتركزون بصورة رئيسة في المناطق الحضرية والريفية في المحافظات الشمالية من الأردن، مع وجود مجتمعات لاجئة أصغر حجماً في المحافظات الجنوبية. أما باقي اللاجئين السوريين فهم يعيشون داخل المخيمات، وبشكل رئيسي في مخيم الزعتري (± 78,685)، ومخيم الأزرق (± 42,175)، والمخيم الإماراتي الأردني (± 6,520). ويستضيف الأردن أيضاً مجتمعات من اللاجئين من بلدان أخرى؛ حيث أن إجمالي عدد اليمانيين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو 14,371، ولا بد من إضافة هذا العدد إلى مجتمعات اللاجئين الأخرى المتعددة التي يستضيفها الأردن؛ بما في ذلك 66,792 لاجئاً عراقي وأكثر من 8,240 من اللاجئين من السودان والصومال وبلدان أخرى.

قبل جائحة كوفيد-19؛ كانت فرص سبل العيش للاجئين في الأردن محدودة، حيث اعتمدوا على مصدر دخل سوق العمل غير الرسمي - غالباً العمل اليومي/ العمالة المؤقتة. يمكن للاجئين السوريين الحصول على تصريح عمل من خلال الجمعيات التعاونية أو النقابات العمالية في قطاع الزراعة وقطاع الإنشاءات وبعض الفرص في القطاعات الصناعة، وما زالوا يعتمدون على الكفلاء/ أصحاب العمل في قطاعات أخرى ولكن تبقى ظروف العمل النزيهة بمثابة مشكلة. الأهم من ذلك، هو أن التقييدات في قطاعات العمل والتي كانت مفتوحة أمام الأجانب، تستثني اللاجئين من الأعمال عالية أو متوسطة المهارات، مما يجعل العديد منهم يعملون في السوق غير الرسمي أو

⁴ تقييم الاحتياجات السريعة متعدد القطاعات: كوفيد-19 - الأردن - أيار 2020 <https://reliefweb.int/report/jordan/multi-sectoral-rapid-needs-assessment-covid19-jordan-may-2020>

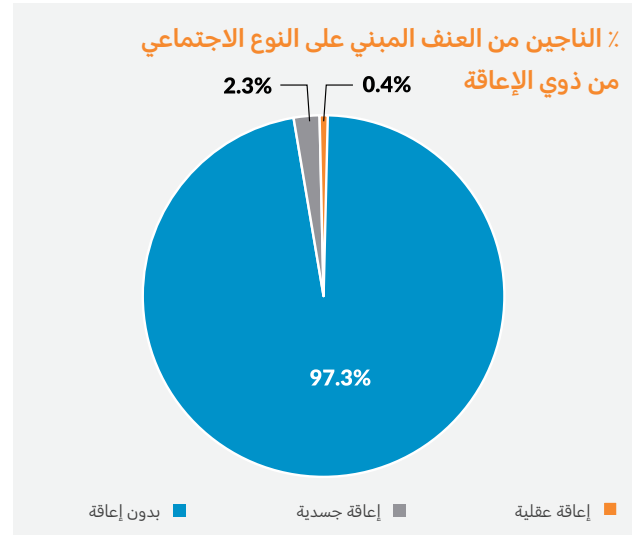
⁵ المذكرة التوجيهية لتقديم خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال كوفيد-19 في الأردن والتطلع إلى العودة الآمنة للخدمات <https://reliefweb.int/report/jordan/guidance-note-gbv-service-provision-during-covid-19-jordan-and-forward-look-safe>

الاتجاهات الرئيسية

على الوصول إلى الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، أو الحصول على الدعم بشكل مباشر من خلال التواصل مع مقدمي الخدمات بسبب التقييدات الأسرية على الحركة. يمكن تفسير تدني نسبة الفتيات وإجمالي عدد الناجين بحقيقة أن معظم من يسعون للحصول على المساعدة يتم دعمهم من قبل الجهات العاملة في حماية الطفل والذين هم ليسوا جزءاً من فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي بحسب إجراءات التشغيل القياسية القائمة ومسارات الإحالة.

يواجه الرجال المثليون ومزدوجو الميل الجنسي مخاطر متزايدة من العنف الجنسي، وفي هذا السياق، من المهم التأكيد على أن إنشاء أو تعزيز الخدمات للناجين الذكور لا يجب أن يؤثر على تقديم الخدمات للنساء والفتيات؛ أي أنه يجب الحفاظ على تمويل المساحات الآمنة للنساء والفتيات، في حين يجب السعي لزيادة التمويل للتدخلات للناجين الذكور. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز إعداد برامج الوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستجابة له من أجل رفع مستوى وعي النساء المثليات ومزدوجات الميول الجنسي اللاتي قد يتعرضن لمخاطر إضافية نتيجة توجههن الجنسي.

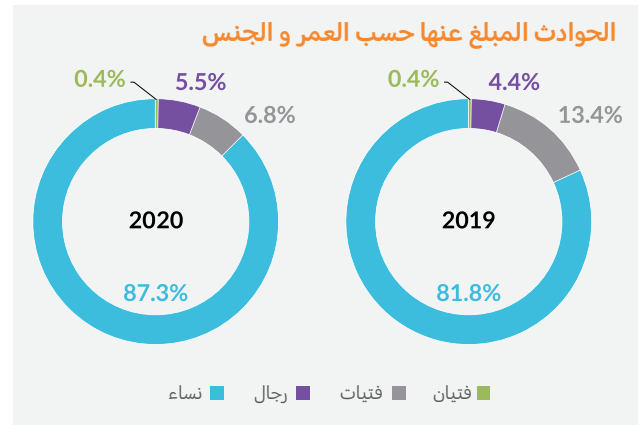
تواجه النساء واليافعين واليافعات من ذوي الإعاقة الأنماط ذاتها من العنف المبني على النوع الاجتماعي مثل الأفراد بلا إعاقة.⁶ في الواقع، تظهر الدراسات أن الأشخاص ذوي الإعاقة من المرجح أن يواجهوا العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف العاطفي ثلاثة أضعاف الأشخاص بلا إعاقة.⁷



إن البيانات التي تم جمعها في عام 2020 تشير إلى زيادة بنسبة 28% في حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها من قبل الناجين والناجيات من ذوي الإعاقة بالمقارنة مع عام 2019. بالتماشي مع اتجاه السنوات السابقة، أبلغ العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية عن حوادث بالمقارنة مع الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية.

1 | الجنس والعمر والإعاقة بين الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي

خلال عام 2020، فإن 94,1% من الناجين والناجيات الذين تمت مساعدتهم من قبل منظمات جمع البيانات كُنَّ إناثاً، وهذا يتماشى مع الاتجاهات العالمية للعنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تشدد على تضرر النساء والفتيات بصورة غير متناسبة (مع تضرر الرجال والفتيان) من هذا العنف. ولقد كان هذا الاتجاه متسقاً طوال السنوات الأربع الأخيرة. وتظل المنازل غير آمنة للنساء والفتيات، حيث أن نسبة 88% من الجناة هم الشركاء الحميمون أي (الأزواج «الذكور» في هذا السياق) أو مقدمو الرعاية أو أفراد الأسرة، ونسبة 6,9% من الجناة غير معروفين أو لا توجد لهم علاقة قرى بهم، ويُمثّل بعض مقدمي الخدمات وأفراد المجتمع، ومشرفي العمل نسبة صغيرة جداً إلى صئيلة أو لا تكاد تذكر من الجناة.

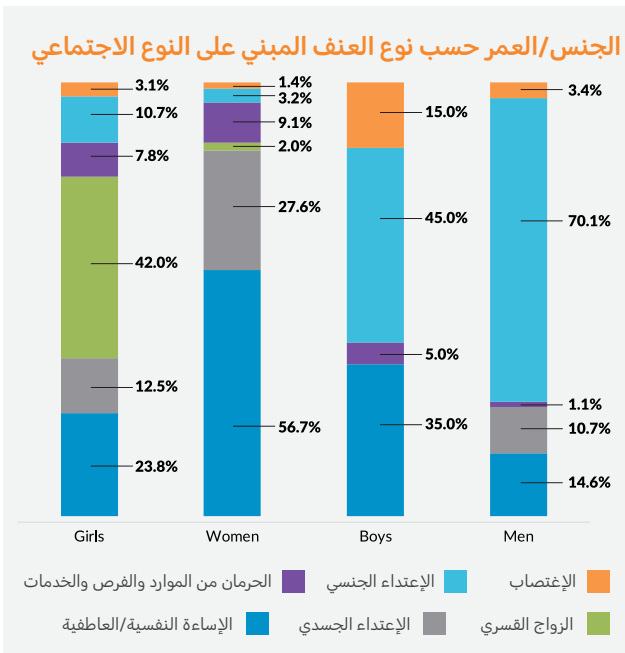


وبالمقارنة مع عام 2019، هناك زيادة طفيفة بنسبة 1% في نسبة الناجين الذكور الذين أبلغوا عن حوادث. يمكن أن يعود هذا التغيير إلى إنشاء خط ساخن لتلبية احتياجات اللاجئين من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وجاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) خلال جائحة كوفيد-19 من قبل أحد وكالات إدارة الحالات وغيرها من جهود زيادة الروابط مع المنظمات القائمة على تقديم الخدمات لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وجاملي صفات الجنسين. بالنسبة للعمر والجنس، فإن التغيير الأكثر صلة بالمقارنة مع السنة الفاتنة هو أن 6,8% فقط من الناجين الذين أبلغوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي كُنَّ فتيات بالمقارنة مع 13,4% منهن في عام 2019. وفقاً للتحليل المقدم من قبل وكالات إدارة الحالات، فإن تقييدات الحركة المفروضة بسبب كوفيد-19 قد أثرت على الفتيات بشكل خاص. إذ أن الانخفاض في الإبلاغ يمكن أن يكون مرتبطاً بإغلاق المدارس وإغلاق مراكز مكاني والمساحات/ المراكز الصديقة للطفل بسبب جائحة كوفيد-19، الأمر الذي نتج عنه عوائق إضافية أمام تنقل الفتيات وسعيهم للحصول على المساعدة، وأيضاً عوائق أمام مقدمي الخدمات في تحديد والوصول إلى الناجين الأطفال من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبالأخص بالنسبة لبعض الفتيات اليافعات اللواتي قد لا يملكن هواتف، وبالتالي تدي قدرتهن

⁶ النساء واليافعين ذوي الإعاقة - <https://www.unfpa.org/featured-publication/women-and-young-persons-disabilities>

⁵ العلوم الإدارية للصحة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، نحن نقرر الشباب ذوي الإعاقة: حقوق متساوية وحياة خالية من العنف (أيار 2016) [https://www.msh.org/sites/msh.org/files/we_\(2016\)_decide_infographic.pdf](https://www.msh.org/sites/msh.org/files/we_(2016)_decide_infographic.pdf)

وخيمة على الناجيات ويمكن أن ينتج عنه وفاة الناجيات أو التسبب بإعاقة كما هو موثق على نحو كبير في الأردن خلال عام 2020.¹¹ ويأتي الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات في المرتبة الثالثة من بين أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها، وقد تبلغ النساء والفتيات بشكل متزايد عن حوادث الحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات والتي يرتكبها غالباً الأزواج والأقارب الذكور ضدهم. إذ يمنع المعتدون الذكور النساء من الحصول على الجنسية أو الوثائق الشخصية، كما يتم إقصاء النساء من صنع القرار في الأسرة بشأن استخدام المساعدة النقدية في حين تبلغ أخريات عن أن أزواجهن يمكن أن يصادرن رواتبهن (أبلغ أيضاً عن احتجاز أصحاب العمل لجزء من الراتب). شاركت بعض الناجيات أيضاً أن أزواجهن / الأقارب الذكور يمنعونهن من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والصحة النفسية. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت النساء تشهد سلب حقوقهن في الميراث بالإضافة إلى الحقوق الأخرى في النفقة أو الوصاية. أخيراً، وقد أبلغت النساء عن تعرضهن للحرمان من فرص العمل ب و الوصول إلى أنشطة تمكين المرأة أو التعليم. تشمل السلوكيات المسيطرة التي بلغت عنها الفتيات مايلي: الحرمان من الوصول إلى المدرسة والتعليم بعد الثانوي، وتقييدات الحركة والتواصل الاجتماعي بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية للفتيات العازبات. كان الأزواج أو الأقارب الذكور يمنعون الفتيات أيضاً من حضور أنشطة تمكين المرأة والخدمات الأخرى، وبالتالي يتم اعتبار الحرمان من الموارد بمثابة أمر طبيعي ضمن المجتمعات وغالباً ما تكون النساء والفتيات لسن على دراية بأن هذه الحوادث تشكل أو تعتبر عنفاً مبنياً على النوع الاجتماعي.



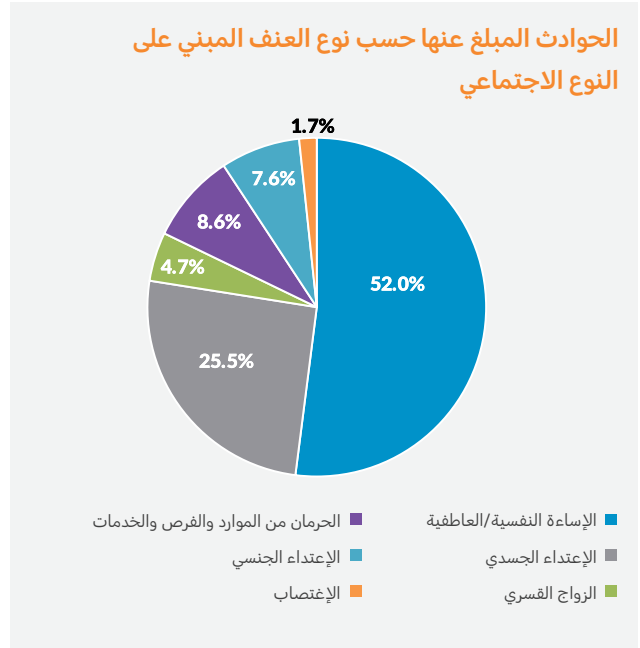
يشكل زواج الأطفال العدد الأكبر من حالات الزواج القسري، مما يؤثر غالباً على الفتيات بسن 15 - 17 سنة. يشكل الزواج القسري ما نسبته 4.7% فقط من الحالات التي تم الإبلاغ عنها، مما يشير إلى أن عدداً قليلاً من الفتيات يسعين لطلب المساعدة من أجل منع الزواج من الحوادث، ولكن هذا لا يشير إلى انتشار ذلك. إن انتشار زواج الأطفال يبدو بأنه يرتفع بعد عقد من الانخفاض، حيث أن أكثر من 1 من كل 4 أطفال يتزوجون قبل أن يصلوا لسن 18 وقرابة 1 من كل 10 يتزوجون قبل سن 15 سنة.¹² تظهر الإحصاءات التي تم إطلاقها مؤخراً من دائرة قاضي القضاة زيادة إضافية في عام 2020 من 10.6% في حالات الزواج المسجلة في عام 2019 بالمقارنة مع 11.8% في عام 2020.¹³ قدمت جائحة كوفيد-19 تحديات فريدة يمكن أن تزيد من زواج الأطفال في المراحل الحرجة والتعافي، حيث شملت التحديات خسارة دخل الأسرة وارتفاع خطر التعرض للعنف في الأسرة و قلة الوصول إلى التعليم المدرسي. يمكن أن يزيد تفكك العلاقات الاجتماعية من رغبة الأسر والمجتمعات في السيطرة على جنسانية الفتيات وحماية شرفهن، ويمكن أن يقوم الأهالي بتزويج بناتهم خوفاً من وقوع الحمل قبل الزواج وخوفاً من العلاقات؛ الأمر الذي قد يجلب العار للأسرة يعتبر الاعتداء الجنسي والاعتداء من أشد أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي إذ تعتبر عواقبه مهددة

يأتي هذا نتيجةً لجهود بناء القدرات المبذولة من قبل أعضاء فريق العمل للعمالين الآخرين في مجال الإغاثة الإنسانية وموظفي منظمات المجتمع المدني الذين يعملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة. لقد كانت تركز التدريبات بشكل رئيسي على إجراءات إحالات للخدمات المتخصصة وفقاً للمبادئ التوجيهية للعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أنه تم إجراء مبادرات تدريبية أخرى تستهدف مقدمي الرعاية للأطفال ذوي الإعاقة والتي تهدف إلى رفع مستوى وعيهم بالخدمات المتاحة وتعزيز الوصول إلى المعرضين منهم للعنف المبني على النوع الاجتماعي. من ناحية أخرى، فإن تحويل خدمات إدارة الحالة إلى خدمات مقدمة عن بُعد وحملات نشر المعلومات التي تم جعلها شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، قد أثر إيجاباً على وصولهم إلى الخدمات وساهم في تخطي الحواجز المتعلقة بالحركة والتواصل.

2 | أنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي

يصنّف نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى ستة فئات واسعة؛ ألا وهي الاعتداء الجنسي، والزواج القسري، والحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات، وسوء المعاملة العاطفية/ النفسية.⁸

بالتماشي مع السنوات السابقة، فإن الأنواع الرئيسية من العنف المبني على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها كانت سوء المعاملة النفسية (52%)، والاعتداء الجسدي (25.5%) والحرمان من الموارد أو الفرص أو الخدمات (8.6%)، وبشكل رئيسي في سياق عنف الشريك الحميم / العنف الأسري. لقد أظهرت العديد من التقييمات في الأردن أن العنف المبني على النوع الاجتماعي وبالأخص العنف الأسري قد ازداد منذ بدء الجائحة؛ إذ تبين أن أغلبية 69 بالمائة من جميع المستجيبين للاستطلاع بالإضافة إلى الأشخاص المعنيين الرئيسيين من ضمنهم النساء والفتيات في مناقشات مجموعات التركيز اتفقوا جميعهم على أن العنف المبني على النوع الاجتماعي قد ازداد منذ بدء الجائحة،⁹ وقد وثقت البيانات الرسمية من إدارة حماية الأسرة هذه النتائج بزيادة حالات الإبلاغ عن العنف الأسري بنسبة 33% خلال فترة الوباء و الإغلاقات الرسمية.¹⁰



يحدث العنف العاطفي /غالباً ما يقع على شكل إهانة أو حبس من قبل الشريك الحميم (غالباً الأزواج). بالإضافة إلى ذلك، يندرج تحت هذه الفئة أيضاً حوادث التحرش الجنسي اللفظي والتحرش الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت مع تمضية المزيد من الوقت على الإنترنت وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. لقد كان الاعتداء الجسدي يرتكب غالباً من قبل الشريك الحميم ويتخذ أشكال متعددة مثل الضرب والصفع والركل من بين أنواع أخرى من العنف. من المهم التأكيد على أن الاعتداء الجسدي له عواقب

¹¹ جمعية نساء العربيات، تأثير كوفيد-19 في الأردن على النساء والفتيات <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/77515>

¹² ارجع إلى: <https://www.unicef.org/jordan/reports/study-underlying-social-norms-and-economic-causes-lead-child-marriage-jordan> [last accessed on 2 April 2020]

¹³ تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2020 <https://sjd.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/2020.pdf>

⁸ للحصول على تفاصيل حول تعريف الحالة لكل فئة يرجى الرجوع إلى أداة تصنيف العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط: <http://gbvims.com/wp/wp-content/uploads/Annex-B-Classification-Tool.pdf> [last accessed on 2 April 2020]

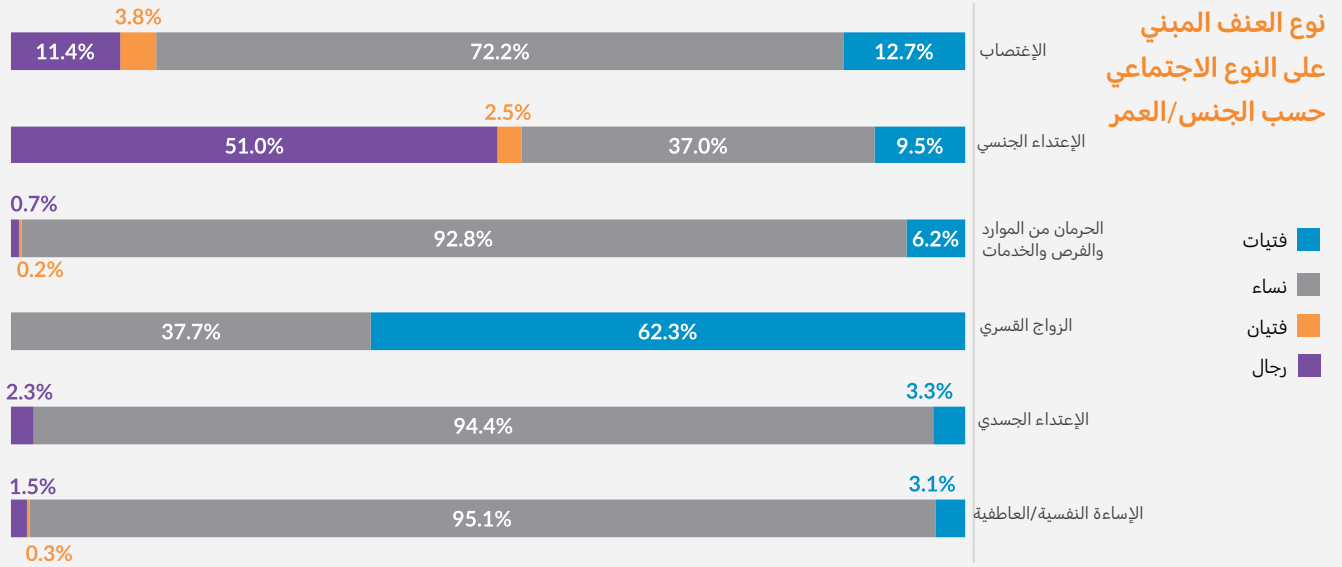
⁹ الجراة على السؤال والاستماع والتصريف: لمحة سريعة عن تأثيرات كوفيد-19 على حقوق النساء والفتيات والصحة الجنسية والإنجابية - نيسان / أيار 2020 <https://reliefweb.int/report/jordan/2020> daring-ask-listen-and-act-snapshot-impacts-covid-19-women-and-girls-rights-and-sexual

¹⁰ <https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=154064&lang=ar&name=news>

ذلك إلى الأيديولوجيات الثقافية لهيمنة الذكور وتجاهل إمكانية حصول النساء على حق شخصي في سلامة أجسادهنّ بصرف النظر عن السياق.

لا تزال النساء تنقصهن الثقة في العدالة بين الجنسين بالرغم من القيام بعدد من التحديثات على القوانين الجنائية والتي تعزز العدالة بين الجنسين، تضمن ذلك إلغاء المادة 308. ومع ذلك، فما تزال هناك عدد من المواد القانونية التي لا تقدم أو تقدم الحد الأدنى من الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويشمل هذا عدم وجود حماية قانونية مما يسمى بالاحتجاز الوقائي أو الإداري، إذ يتم احتجاز النساء والفتيات اللواتي يعشن في خطر لأسباب تتعلق بشرف الأسرة فيها قسراً في مراكز الاحتجاز من أجل حمايتهن بموجب قانون منع الجرائم رقم 7 لعام 1954، وقوانين العمل المناهض للجنس وتجرير الناجيات من الإجهاد بسبب الاغتصاب، وعدم الاعتراف بالاغتصاب الزوجي وعدم وجود قوانين واضحة تحمي النساء من التحرش الجنسي بما في ذلك التحرش الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت.¹⁴

الحياة، ومع ذلك لزالته من أقل أنواع العنف إبلاغ في عام 2020، استمر إجمالي عدد حالات العنف الجنسي التي تم الإبلاغ عنها بالازدياد (7.6% بالمقارنة مع 3.3% في عام 2018) ولكن بقيت حوادث الاغتصاب التي تم الإبلاغ عنها بنسبة 1.7%. على الرغم من ازدياد سلوكيات السعي للحصول على المساعدة، إلا أن الوصمة المرافقة للحصول على المساعدة عند التعرض للعنف الجنسي تشكل عائقاً رئيسياً لقدرة الناجين على المضي قدماً، يرافقها خطر التعرض لجرائم الشرف. بالإضافة إلى ذلك، فإن متطلبات التبليغ الإلزامي في القانون الأردني تمنع الناجيات اللواتي لا يرغبن بتقديم الشكاوى من السعي لطلب المساعدة اللازمة (وبالأخص المساعدة الطبية). وبسبب وضع جاتحة كوفيد-19 فقد كانت النساء والفتيات مترددات أيضاً في طلب المساعدة في المرافق الصحية حينما تتوفر الإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب، ولكن كان يتم اعتبار خطر الإصابة بالعدوى أعلى. من الجدير بالذكر أن الاغتصاب الزوجي لا يتم تجريمه في القانون الأردني بل حتى أن هناك تردد ثقافياً لتسميته اعتداء جنسي من قبل عنف الزوج ولا يتم الإبلاغ عنه في حال حدوث الاغتصاب ضمن الزواج، حيث توزع الدولة



المتعلقة بالمستقبل. عند سؤالهنّ عن المكان الذي يذهبن إليه للتعبير عن مشاكلهنّ المتعلقة ب كوفيد-19 وطلب المعلومات والمساعدة؛ ذكر قرابة نصف الفتيات اسرهن و أزواجهن مما يشير إلى أن العديد من الفتيات ينقصهن مكان يضمنّ فيه مستوى مرتفعاً من الثقة خارج نطاق الأسرة.

أما النساء فقد أبلغن على الصعيد الآخر عن أنهنّ الأكثر تأثراً بالعنف العاطفي (56.7%) والاعتداء الجسدي (27.6%)، والذي يحدث غالباً في سياق عنف الشريك الحميم كما تبين في التحليل أعلاه. لقد ازدادت نسبة التوترات الأسرية والخلافات الزوجية مع محدودية منافذ إطلاق التوتر بسبب قيود كوفيد-19، ومن ناحية أخرى، فقد عانى معظم الرجال من التسريح المؤقت من العمل وأمضوا وقتاً أطول في المنزل مما زاد من الإحباط وسلوكيات السيطرة على أفراد الأسرة. وقام غالبية الرجال والفتيات بالإبلاغ بشكل رئيسي عن حوادث الاعتداء الجنسي في سياق الاحتجاز و التمييز والانتقام من اللاتين المتليين ومزدوجي الجنس والمتحولين جنسياً.

يظهر الرسم البياني أدناه بوضوح أن أغلب النساء والفتيات تعرضن لأنواع مختلفة من العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما أن عدد الفتيات اللواتي أبلغن عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي منخفض بالمقارنة مع الأعمار والأنواع الاجتماعية الأخرى. يعتبر العنف الجنسي بمثابة خطر على الفتيات اليافعات ولكن وصمة العار وقيمة العذرية ووصاية الذكور على النساء وخطر التعرض لجرائم الشرف تعتبر جميعها عوامل تساهم في قلة و عدم الإبلاغ.

لتعميق التحليل، من المهم أن نأخذ بعين الاعتبار السن والنوع الاجتماعي. كما هو مشار إليه في الرسم البياني، فإن نوع العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تواجهه الفتيات التي تمت مساعدتهن من قبل أعضاء فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي كان على النحو التالي: زواج الأطفال 42%، يتبعه العنف العاطفي. بالنسبة للفتيات اللواتي يعرضن لذلك للمرة الأولى، فقد أبلغن عن الاعتداء الجنسي أكثر من الحرمان من الفرص والموارد.

إجمالي عدد الفتيات اللواتي سعين للحصول على المساعدة كان أقل بالمقارنة مع السنة الماضية قدم حظر التجوال الحكومي مزيداً من محدودية الحركة للفئة العمرية دون سن 16 سنة ووقو سن 60 وتم إغلاق المدارس مما منع الفتيات من الانتقال خارج المنزل والوصول إلى المراكز للحصول على المساعدة. لقد كان استخدام الهاتف المحمول وصيد الانترنت لتصفح الشبكة والاتصال جزءاً من السلوكيات المسيطرة التي تحولت من فرص الفتيات في طلب المساعدة. و نتيجة لهذه الجائحة، تحملت الفتيات اليافعات عبئاً أسوأ وأعلى وكانت هناك منافذ إيجابية أقل: حيث أن 55 بالمائة من المراهقات أبلغن عن أنهنّ هن ونظيراتهنّ يقمن بمهام و اعباء أسرية أكبر في أوقات الجائحة أوقات حظر التجوال.¹⁵

تقوم الفتيات غالباً بالاعتناء بالأطفال الأصغر سنّاً في أسرهم وتساعدهم في دراستهم مما يترك لهنّ وقتاً قليلاً لأنفسهنّ. لقد عانت الفتيات أيضاً من عدم قدرتهنّ على الخروج ولقاء الأصدقاء والذهاب إلى المدرسة والتعبير عن الضيق بشأن المخاوف

¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الإسكوا 2018 "العدل بين الجنسين والقانون" <https://jordan.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/> "Jordan%20Country%20Assessment%20-%20English_0_0.pdf"

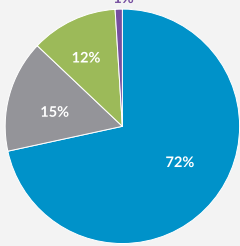
¹⁵ صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد العناية بصحة الأسرة، ومنظمة بلان إنترناشونال الأردن: تقرير لمن يجرؤ على السؤال: "استمع ثم يشر العمل" <https://jordan.unfpa.org/en/resources/daring-ask-listen-and-act-snapshot-impacts-covid-womens-and-girls-rights-and-sexual-and>

تقديم الخدمة

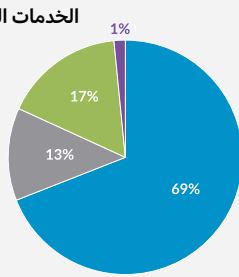
■ الخدمة قدمت ■ أحيلت ■ رفضت ■ غير متوفرة

2019

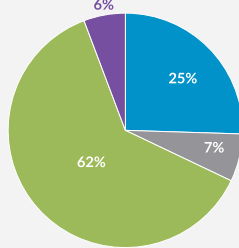
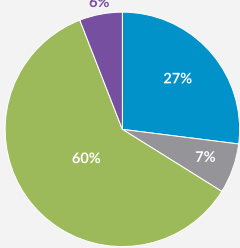
الخدمات الطبية / الصحة



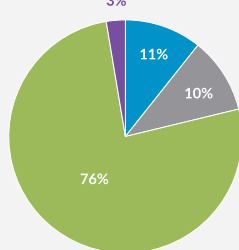
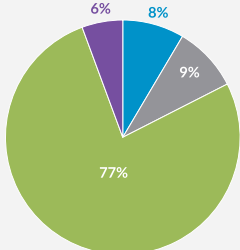
2020



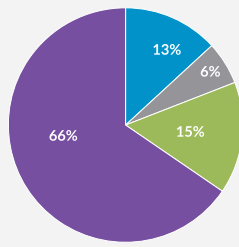
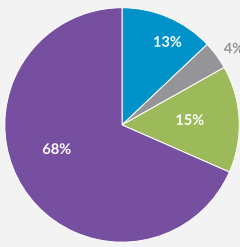
الخدمات القانونية



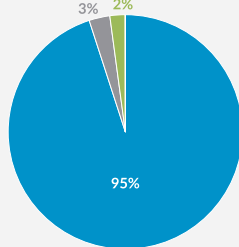
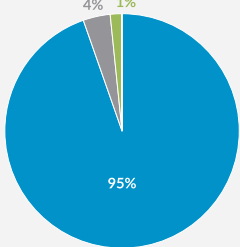
خدمات الأمن والسلامة



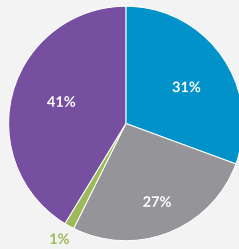
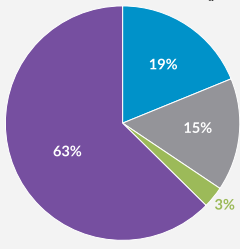
خدمات سبل العيش



الخدمات النفسية



المساعدات المالية



استكمالاً للسنة الماضية فإن نصف الحالات التي سعت للحصول على المساعدة هذه السنة كانت ذاتية الإحالة، ما يعني أن الناجية تواصلت مع منظمات إدارة الحالة مباشرة. لقد ساهمت الحملات المختلفة عبر الانترنت خلال الصيف بنشر المعلومات على الخطوط الساخنة والقنوات الأخرى للسعي لطلب المساعدة إما شخصياً أو من خلال إدارة الحالة القائمة على الهاتف.

وقد تصاعف عدد الإحالات بالمقارنة مع السنوات السابقة، مما يشير إلى أثر تدريب الإحالة الآمنة للعنف المبني على النوع الاجتماعي ونشر تطبيق آمالي بين العاملين في المجال الإنساني. وقد ازداد التعاون والإحالات مع السلطات الحكومية خلال حظر التجوال، حيث أحالت الشرطة الحالات إلى المنظمات غير الحكومية التي تدير دور الإيواء لفترة محددة من الزمن عندما كانت دور الإيواء الحكومية غير جاهزة لاستقبال الناجيات الجدد. لم تحدث الإحالات من المدارس والمعلمين هذه السنة مما يعكس إغلاق المدارس والتعلم عن بعد.

لقد انخفضت الإحالات من القطاع الصحي هذا العام، وتعتقد وكالات إدارة الحالة بأن هذا أيضاً تأثير ل كوفيد-19 حيث أن الناجين قللوا من الاتصال بالمستشفيات ومقدمي الرعاية الصحية. في سياق تسجيل تقرير لحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي وإجراء إدارة الحالة، فإن أحد الأدوار الرئيسية لمنظمات جمع البيانات هي تحديد أية حاجات للمزيد من الخدمات وضمان تلقي الناجين للدعم اللازم سواء من خلال الإحالة لخدمات متخصصة أخرى أو عن طريق التقديم المباشر من قبل مقدم الخدمة ذاته. في عام 2020، قامت وكالات إدارة الحالة بتزويد خدمات صحية مباشرة للناجين حيث أن نصف الجهات العاملة في فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي تطبق منهجية متكاملة في العنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية. يبقى هذا الاتجاه مستقرًا بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث أنه غالباً ما كانت الإحالات المتدنية للناجيات إلى الخدمات الصحية تعزى إلى الخوف من متطلب الإبلاغ الإلزامي للشرطة (وهو أمر مفيد بشكل خاص بالنسبة للموظفين الطبيين الأردنيين بالمقارنة مع مقدمي الخدمة الآخرين). لا تتوفر الخدمات الصحية بشكل تلقائي مجاناً لجميع الناجين والناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، الأمر الذي يساهم أيضاً في رفض الناجيات للإحالات من المهم أن نلاحظ هنا أن خدمات الإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب تتوفر في المخيمات وفي عمان وثلاثة مناطق حضرية أخرى. في عام 2020، كانت هناك تغطية على مدار الساعة للإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب في البداية في مستشفيات الإحالة العامة ولكن لكونها مستشفيات كوفيد-19 فقد بقيت الإحالات متدنية. هناك حاجة إلى مناصرة تقييد متطلبات الإبلاغ الإلزامي على الناجين من الأطفال فقط بالإضافة إلى مناصرة الجهات العاملة الصحية لضمان الحصول على الرعاية الصحية المجانية لجميع الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي (للمشكلات الصحية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي). في عام 2021، تبدأ وزارة الصحة تدخل المعلومات والتعلم والتواصل لإبلاغ الجمهور وغيرهم من مقدمي الخدمة الآخرين بخدمات الإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب في مستشفيات الإحالة (الثلاث). تبقى الخدمات الأمنية والمساعدة القانونية من المجالات الأكثر حساسية في تقديم الخدمة، حيث أن معظم الناجين يتم حرمانهم من الإحالة. في السنوات الثلاثة الماضية، انخفض عدد حرمان الإحالات من المساعدة القانونية من 66% في عام 2018 إلى 60% في عام 2019 و63% في عام 2020. وعلى الصعيد الآخر، فإن الخدمات الأمنية بما فيها دور الإيواء ووكالات إنفاذ القانون، بقيت على مدى السنوات الثلاثة الماضية هي الأكثر حرماناً من بين الخدمات الأخرى (76% في عام 2020).

يشير تقديم الخدمة المباشرة بشكل آمن إلى دار الإيواء التي تديرها إحدى منظمات جمع البيانات، وقد أعرب الناجون والناجيات عن مخاوفهم من الانتقام في حال طلب مساعدة الشرطة وكذلك الخوف من الوصمة بسبب الافتقار إلى السرية وعدم وجود منهجية تركز على الناجين والناجيات داخل الجهات العاملة في إنفاذ القانون (إلقاء اللوم على الضحية، والطلب من المعتدين توقيع تعهدات بدلاً من قضاء فترات السجن). لا يشجع النظام القانوني الناجيات على التقدم بشكوى لأن هناك أنواعاً معينة من العنف المبني على النوع الاجتماعي لا يتم تجريمها (مثل الاغتصاب الزوجي) أو أن العقوبات تكون متساهلة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، فبدلاً من إصدار أوامر بالسجن لمرتكبي ما يسمى «جرائم الشرف»، تعزز سلطات إنفاذ القانون النساء لخطر ما يسمى بجرائم الشرف في مراكز الاحتجاز من أجل «حمايتهن». أخيراً، يمنح قانون منع الجرائم سلطات كبيرة للمحافظين، مما يسمح لهم بوضع أي شخص يُنظر إليه على أنه يمثل تهديداً للأمن القومي في الحجز الإداري. عملياً، يضع المحافظون النساء اللواتي يُنظر إليهن على أنهن لا يمثلن النوع الاجتماعي (مثل النساء اللواتي يمارسن الجنس من أجل البقاء أو النساء اللواتي لديهن علاقات خارج الزواج) في الحجز الإداري.

بشكل عاجل في برامج سبل العيش لضمان الوصول "الامن" و "الفعال" إلى الخدمات للنساء والمجموعات المعرضة بشكل أكبر لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تعتبر التدخلات القائمة على المساعدات النقدية هي القطاع الأكثر تغييراً مقارنةً بالسنوات السابقة حيث سجلت تحسناً في المساعدة المقدمة للناجيات والناجيات. في عام 2019، تلقي 34% فقط من الناجيات والناجيات مساعدات نقدية أو تمت إحالتهم إليها، وفي عام 2020 ارتفع عدد المستفيدين المحتاجين الذين تلقوا هذه الخدمات إلى 58%. وبالتماشي مع هذا الاتجاه الإيجابي، انخفض عدم التوافر من 63% إلى 41% في السنوات السابقة، غالباً ما كان الناجون والناجيات الذين احتاجوا إلى مساعدة نقدية عاجلة غير قادرين على الحصول عليها على الفور، وربما كان يتعين عليهم الخضوع لمقابلات متعددة قبل أن يتمكنوا من تلقي النقود، ويرجع ذلك إلى أن معظم منظمات جمع البيانات لم تقم بتضمين تدخلات قائمة على النقد مصممة خصيصاً في برامج إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما يجبرهم على إحالة الناجيات والناجيات إلى التدخلات القائمة على النقد والمصممة لتغطية الاحتياجات الأساسية. لقد أفاد الناجون والناجيات الذين تلقوا تدخلات شهرية قائمة على النقد لتغطية الاحتياجات الأساسية في كثير من الأحيان بأن المبلغ لم يكن كافياً للمساعدة في التخفيف من مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي. بدأ عدد متزايد من وكالات إدارة الحالات في العام الماضي تدخلاً قائماً على النقد مدمجاً في إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي مع تأثير إيجابي على نتائج الإحالة والسلامة.

تبقى الخدمات النفسية-الاجتماعية هي أكثر الخدمات المتاحة للناجيات والناجيات في جميع أنحاء البلاد (تم تحديد الفجوات في مواقع حضرية محددة تفتقر إلى الخدمات بالإضافة إلى المواقع النائية)، وهي الخدمة الأكثر شيوعاً التي تقدمها وكالات إدارة الحالة بشكل مباشر، وفعلياً فإن 95% منها يتم في الغالب من خلال مقارنة إدارة الحالات أو الدعم النفسي الاجتماعي المتخصص المقدم من نفس الوكالة. تستند البيانات التي تشاركها منظمات جمع البيانات إلى المعلومات التي تم جمعها مع الناجيات والناجيات أثناء تقديم الخدمة النفسية والاجتماعية، وبالتالي يجب فهم البيانات المتعلقة بتقديم الخدمات النفسية والاجتماعية في هذا السياق. من ناحية أخرى، تعد مسارات الإحالة بمثابة جزء أساسي من الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وإيجاد صلة بين الناجيات المحتاجين والخدمات التي يحتاجونها. على الرغم من أنه يتضح من المعلومات الواردة أعلاه حول الإحالات التي قام بها شركاء العنف المبني على النوع الاجتماعي أن الآلية قوية وتتحرك في اتجاه إيجابي، إلا أن الإحالات من مقدمي الخدمات الآخرين إلى مقدمي خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي تظل ضعيفة.

قد يكون الناجون مترددون أيضاً بشأن الخدمات القانونية في بداية عملية إدارة الحالة وقد يطلبونها في وقت لاحق إذا كانت متاحة. من المهم أن تأخذ بعين الاعتبار أن عدداً كبيراً من الناجيات يتعاملون مباشرة مع مقدمي الخدمات القانونية، وهو ما لا يتم تسجيله بواسطة بيانات نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي (يمكن تفسير ذلك أن الناجيات الذين يعانون من مستويات مختلفة من المخاوف المتعلقة بالسلامة).

كما يرفض الناجون والناجيات بشكل عام الإحالات إلى خيار دور الإيواء الآمن. باستثناء دار إيواء اتحاد المرأة الأردني الذي تديره منظمة غير حكومية، أما دور الإيواء الآمن الأخرى في الأردن فتديرها الحكومة الأردنية ولديها معايير دخول صارمة، وهذه الأخيرة متاحة فقط للناجيات من العنف الأسري البالغات اللواتي يرغبن في إشراك إدارة حماية الأسرة في قضيتهم بينما لا يتم قبول الناجيات اللواتي لديهن أطفال ذكور فوق سن الخامسة. سيستفيد معظم الناجيات والناجيات، ولا سيما أولئك الذين لا يتعرضون لخطر الاعتداء الوشيك من تزويدهم بدائل عن الإدخال لدور الإيواء؛ مثل توفير نقود حماية شهرية تسمح للناجيات بتغطية الإيجار والاحتياجات العاجلة الأخرى.

فيما يتعلق بسبل العيش، فعلى الرغم من التزام الأردن على المستوى العالمي بتسهيل حصول اللاجئين السوريين على فرص العمل، إلا أن هذا لم يؤدي إلى تغييرات كبيرة على أرض الواقع للنساء اللاجئات والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي. إذ لا تزال فرص العمل القانوني المتوافق مع احتياجات اللاجئات السوريات محدودة. من بين جميع الخدمات، تُظهر سبل العيش أكبر فجوة في توافر الخدمة، حيث لا تستطيع أكثر من 66% من الناجيات الوصول إلى خدمات سبل العيش بسبب عدم توفر هذه الخدمات، و19% فقط من الناجيات ممن هن بحاجة قد تلقوا الخدمات إما مباشرة أو تمت إحالتهم إلى وكالة أخرى، في حين رفضت 15% منهجاً فقط الإحالة بسبب محدودية خيارات "الرعاية النهارية" لأطفال الناجيات وكذلك الافتقار إلى خيارات النقل الآمن (مخاطر التحرش الجنسي في وسائل النقل العام) مما دفع الناجيات إلى رفض الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشأن وصول النساء إلى العمل تدفع الناجيات إلى عدم الانخراط في فرص العمل خارج المنزل. أخيراً، لوحظ أنه في بعض أسر اللاجئين، قد يُنظر إلى التوظيف المفاجئ للنساء اللواتي لم يعملن سابقاً بسبب الأعراف الثقافية بمثابة تهديد للسلطة الذكورية، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة مخاطر التعرض لعنف الشريك الحميم. لقد تم الاعتراف بمجموعات مناقشات النوع الاجتماعي من قبل فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي على أنها ممارسة جيدة. يجب تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر

مجالات التركيز المحورية

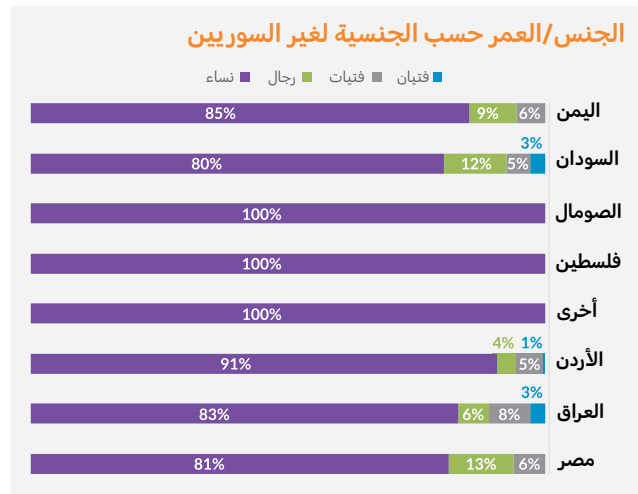
على الخدمات. لا يتم الإبلاغ عن الزواج القسري بشكل كبير من قبل اللاجئين من الجنسيات الأخرى باستثناء اليمنية، وقد تم التبليغ عن الاغتصاب من قبل 1,7% من إجمالي الناجين والناجيات ولوحظ أن التبليغ كان بشكل أكبر في المجتمعات الأخرى مثل الصومالية والسودانية والجنسيات الأخرى، وبالأخص من قبل الرجال الذين أبلغوا عن تعرضهم للاغتصاب أثناء احتجازهم واضطهادهم في بلد الأصل. إن الأدلة على مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يواجهها اللاجئون من جنسيات أخرى تبقى محدودة، حيث تظهر دراسة أجريت على المجتمعين السوداني واليمني بأن العنف المبني على النوع الاجتماعي أمر شائع في المجتمع ومكان العمل كما أن ترتيبات العمل غير الرسمية والافتقار إلى تصاريح العمل تزيد من خطر التعرض لهذا النوع من العنف.. فقد أفاد المشاركون السودانيون في هذه الدراسة بتعرضهم لصعوبات في العثور على مسكن كما أشار اليمنيون إلى حاجتهم المستمرة للتنقل لعدم قدرتهم على دفع الإيجار. إضافة إلى ذلك فإن إجراءات توثيق الإيجار تعد غير شائعة بالنسبة لكلا المجتمعين وقد تتم عمليات الإخلاء من غير التطرق إلى الإجراءات الرسمية، كما أن أغلبية المشاركين قاموا بالانتقال وتغيير مساكنهم بعد حصول نزاع مع المالكين، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعرضهم لمخاطر أخرى كالاعتداء والاستغلال.¹⁷

أما فيما يخص الجنسيات الأخرى، فإن هذه الفئة تشمل بشكل رئيسي الناجين والناجيات من الناطقين باللغة الإنجليزية في الأردن مثل العمال المهاجرين من أفريقيا أو من جنوب شرق آسيا. تشير البيانات المستجدة إلى أن ظروف العمالات المهاجرات قد تدهورت بشكل إضافي نتيجة لتدابير التباعد الاجتماعي المقيدة والمنفذة بسبب جائحة كوفيد-19. وكان لذلك العديد من التداعيات على عمالات المنازل المهاجرات، ليس فقط فيما يتعلق بصحتهن وسلامتهن الأساسية، بل أيضاً بالنسبة لتعرضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي في بيئات العمل وفي المجتمع الأكبر. لا يقتصر الأمر على زيادة فرص وصول أصحاب العمل المسيئين وأطفالهم وأقاربهم إلى عمالات المنازل المهاجرات المستضعفات، بل ازدادت الضغوطات التي قد تؤدي بدورها إلى زيادة وتيرة وشدة السلوك المسيء بالإضافة إلى زيادة متطلبات العمل.

فقدت ما لا يقل عن ثلث عمالات المنازل المهاجرات البالغ عددهن 75 ألف دخلهن وفقدت العديد منهن وظائفهن في الأردن، وكما هو مذكور أعلاه، فإذا تجنبت تلك العمالات انتباه السلطات، فإنهن يصبحن غير موثقات (أي لا يملكن وثائق إثبات هوية). إنهن يعتمدن عادةً على وظائف يومية غير منتظمة للبقاء على قيد الحياة، لكن الطلب على هذا النوع من العمل قد انخفض نتيجة ل كوفيد-19، وبسبب عدم قدرتهن على دفع الإيجار، تواجه تلك العمالات غير المسجلات خطر الطرد من شققهن، كما أن ضعفهن الاقتصادي يعرضهن لخطر كبير للاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش من قبل الملاك وغيرهم.¹⁸

1 | الناجين والناجيات غير السوريين من العنف المبني على النوع الاجتماعي

إن معظم الناجين والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذين تتم خدمتهم من قبل وكالات إدارة الحالة هم من اللاجئين السوريين، يتبعهم الأردنيون من المجتمعات المستضيفة. يركز هذا التحليل على استعراض مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي المختلفة والتي تعاني منها الجنسيات الأخرى وتم الإبلاغ عنها لوكالات إدارة الحالة.



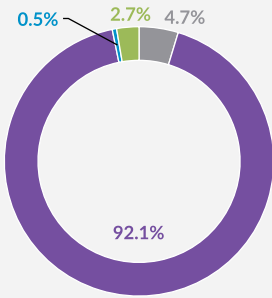
يظهر التحليل وفق النوع الاجتماعي والنسب أنه من بين جميع الجنسيات كانت الغالبية العظمى ممن طلبوا المساعدة من البالغين وتحديدًا النساء. إن الناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي من الجنسيات الأردنية والعراقية يتبعون النمط ذاته من الإبلاغ حيث أبلغت النساء بشكل أساسي عن العنف الجسدي والعاطفي والحرمان من الموارد في سياق الأسري / عنف الشريك الحميم. وفي المقابل قامت النساء الفلسطينيات بالإبلاغ عن سوء المعاملة والاعتداء الجسدي والعاطفي ولكنهن لم يبلغن عن حوادث الحرمان من الموارد، وقد يعزى ذلك إلى قلة حدوث هذا الشكل من العنف أو قلة الوعي من قبل أفراد المجتمع فيما يتعلق بحقوق الملكية.....والمكاسب والحصول

¹⁷ المجلس النرويجي للاجئين، 2019 إعمال حقوق طالبي اللجوء واللاجئين في الأردن من دول غير سوريا مع التركيز على اليمنيين والسودانيين - <https://reliefweb.int/report/jordan/realizing-rights-asylum-seekers-and-refugees-jordan-countries-other-syria-focus>

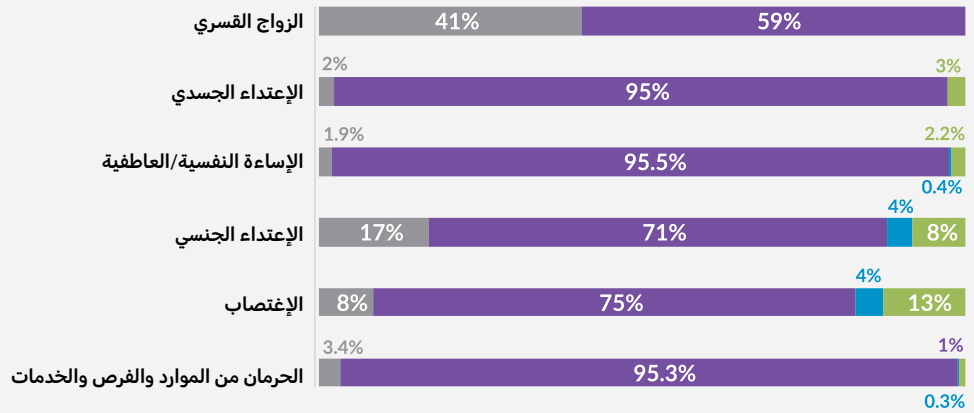
¹⁸ رنا عون 2020، تأثير كوفيد 19 على عمالات المنازل المهاجرات في الشرق الأوسط. <https://gbvaor.net/sites/default/files/2020-05/COVID-19%20and%20Impact%20on%20Vulnerable%20Female%20Migrant%20Domestic%20Workers%5B5%5D.pdf>

2 | العنف المبني على النوع الاجتماعي في الإعدادات الحضرية مقابل المخيمات

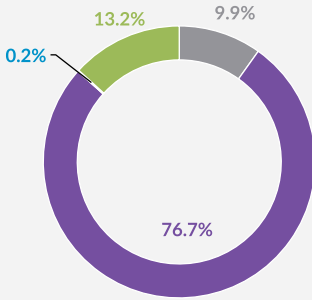
فتيان ■ فتيات ■ رجال ■ نساء



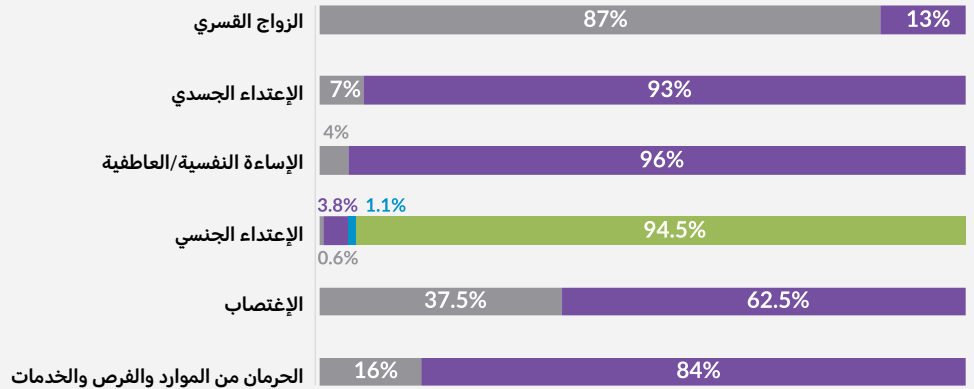
نوع العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب العمر/الجنس في الإعدادات الحضرية



فتيان ■ فتيات ■ رجال ■ نساء



نوع العنف المبني على النوع الاجتماعي حسب العمر/الجنس في المخيمات



القسري بشكل أساسي، ولكن أيضاً عن الاغتصاب والحرمان من الموارد والفرص والخدمات. إن هذه البيانات ليست مفاجئة لأن الإحصاءات الصادرة مؤخراً من المحكمة الشرعية في مخيم الزعتري تظهر أنه في عام ٢٠٢٠، فإن ٦٠٪ (٥٨٪ في عام ٢٠١٩ و ٧٨٪ في عام ٢٠١٨) من إجمالي الزيجات المسجلة هي زواج أطفال، وهي نسبة أعلى إلى حد كبير من المتوسط الوطني.

لا يزال التحرش الجنسي يمثل مشكلة في كل من المناطق الحضرية والمخيمات. وقد أظهر تقييم مشترك أجرته مؤخراً وكالات الحماية بقيادة المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) في مخيم الأزرق أن التحرش الجنسي قد تم ذكره كقضية في ٧٩٪ من مناقشات مجموعات التركيز ومقابلات المبلغين الرئيسيين. في تمارين رسم الخرائط المجتمعية، تم ذكر التحرش الجنسي في الأماكن العامة حيث تحدث التجمعات الكبيرة، مثل المستشفى، سامح مول، السوق، نقاط المياه ونقاط التوزيع، ويُنظر إلى الفتيات اليافعات على أنهن الأكثر عرضة للخطر، وبالتالي تفرض الأسر عليهن مزيداً من القيود على الحركة وهذا يعيق الوصول إلى الخدمات.²⁰

تقدم منظمات جمع البيانات - والتي تعدّ جزءاً من فريق عمل نظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي - الخدمات في جميع أنحاء المملكة الأردنية بما يغطي ١٢ منطقة حضرية / مجتمع مصيف،¹⁹ وأربعة مخيمات للاجئين السوريين في مخيم الزعتري ومخيم الأزرق والمخيم الإماراتي الأردني وحدائق الملك عبد الله. يؤكد تحليل النوع الاجتماعي والعمر أنه في جميع الأماكن النساء أكثر عرضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا سيما في المخيمات، كما أنه يوجد عدد أكبر من الرجال ممن يبلغون عن العنف مقارنة بالمناطق الحضرية. أبلغ الرجال في المخيمات بشكل رئيسي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في بلدنهم الأصلي، وتعمل فرق التواصل في المخيم والمجهزة بأخصائيين اجتماعيين من الذكور على تسهيل الاتصال والثقة والإفصاح. إن الاغتصاب في المخيم لا يتم الإبلاغ عنه إلا من قبل النساء والفتيات لمنظمات جمع البيانات، بينما في المناطق الحضرية فيتم ذلك من قبل جميع الأجناس والفئات العمرية. يبلغ الفتيان عن أشكال مختلفة من العنف بشكل رئيسي إلى الجهات العاملة في مجال حماية الطفل، وهذا قد يفسر الإبلاغ المنخفض في المناطق الحضرية ولكن بشكل خاص في المخيمات. لقد أبلغت الفتيات اليافعات في المخيمات عن الزواج

¹⁹ محافظة عمان، محافظة الزرقاء، محافظة المفرق، محافظة اربد، محافظة البلقاء، محافظة جرش، محافظة عجلون، جنوب الأردن (بما في ذلك محافظة العقبة والطبقة والكرك ومعان) ومحافظة مادبا

²⁰ تقييم مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في مخيم الأزرق - تشرين الثاني. <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85281>

التوصيات

05

| الجدول الزمني | المسؤول | التوصية |
|-------------------|--|---|
| بحلول منتصف العام | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي + صندوق الأمم المتحدة للسكان (وثيقة كسب التأييد) | تطوير رسائل لكسب تأييد السلطات المحلية بهدف تعزيز ومراعاة النهج المرتكز على الناجين والناجيات ضمن سلطات إنفاذ القانون، إضافة إلى رفع متطلبات التبليغ الإلزامي، أو تزويد مقدمي خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي بالمزيد من التوجيه بخصوص متطلبات التبليغ في حالات الناجين والناجيات الراشدين (فوق الـ 18 عاماً). |
| بحلول نهاية العام | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | تطوير نهج مبتكرة للوصول إلى الفتيات اليافعات وتيسير وصولهن إلى خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي. |
| بحلول منتصف العام | الجهات العاملة في مجال العنف الجنسي | إجراء أبحاث بشأن العقبات التي تقف أمام الناجين والناجيات بخصوص طلب المساعدة، والتأخر في الوصول إلى خدمات الدعم، وتعزيز النهج المجتمعية المبتكرة لنشر المعلومات عن خدمات إدارة الحالة الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والمتسمة بالسرية والعطف وخدمات التدابير الشريرية للناجين والناجيات من حوادث الاغتصاب. |
| العمل جارٍ | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | الاستمرار في بناء قدرات مقدمي الخدمات ورفع مستوى وعيهم بشأن مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي قد يتعرض له الأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة، وكيفية طلب المساعدة والحصول على الدعم ورفع الوعي حول الخدمات المتاحة. |
| بحلول نهاية العام | الفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي | إجراء تحليل للفترات الزمنية الفاصلة بين سلوك طلب المساعدة من قبل الناجين ونوع العنف أو الدعوة إلى عمل دراسات أكثر شمولاً |
| العمل جارٍ | الفريق العامل المعني بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والفرق العاملة الميدانية | تحديث مسارات إحالة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وفقاً لكل موقع ميداني من خلال تطبيق "أمالي". كما من المهم أيضاً التأكيد على أن تطبيق أمالي هو المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بمسارات الإحالة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى عقد إجازات معلوماتية للقطاعات الأخرى لنشر تطبيق "أمالي" وتوزيع المواد الإعلامية والتثقيفية على الموظفين والمنتفعين. |
| بحلول نهاية العام | الفرق العاملة الوطنية والميدانية المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي | الاستمرار في تنفيذ دورات تدريبية بشأن الإحالات الآمنة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي للعاملين في الخطوط الأمامية من غير المتخصصين (ومن ضمنهم اللاجئون المتطوعون في مجال الحماية والقادة المجتمعيين ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات الصحية) |
| العمل جارٍ | الفرق العاملة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومقدمي خدمات الصحة الإنجابية والجنسية. | رفع مستوى الوعي بشأن الاغتصاب الزوجي لأفراد المجتمع ومقدمي الخدمات، بما يشمل الحق في الحصول على المساعدة مع القيام بحملات كسب التأييد لتجريم هذا النوع من العنف ومراجعة القانون المتعلق به. |
| بصفة مستعجلة | العمل جارٍ | الفرق العاملة المعنية بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومقدمي خدمات الصحة الإنجابية والجنسية. |
| بصفة مستعجلة | الفرق العاملة في مجال الصحة الإنجابية | تحديث تخطيط خدمات الإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب وضمان إدراجها في تطبيق أمالي كمسارات إحالة. |
| بحلول منتصف العام | الفرق العاملة في مجال الصحة الإنجابية وصندوق الأمم المتحدة للسكان | زيادة المعرفة بخدمات الإدارة السريرية للناجين والناجيات من حوادث الاغتصاب المتاحة حديثاً على مدار الساعة في 3 مستشفيات، وإضافتها إلى تطبيق أمالي. |
| العمل جارٍ | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي (بدعم من الجهات المانحة) | زيادة إمكانية توافر الخدمات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات/المناطق النائية (ومنها خدمات إدارة الحالات)، وزيادة إمكانية حصول اللاجئين غير السوريين على تلك الخدمات (ومنها من خلال زيادة التوعية وتوسعة خطوط الدعم)، مع إدامة مستوى التفاعل مع الناجين والناجيات الأردنيين والأردنيات. ويجب أن تكون الخدمات في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي متوافرة لجميع الجنسيات. |
| العمل جارٍ | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | نشر المعلومات بين أفراد المجتمع بشأن الخدمات المتاحة للعنف المبني على النوع الاجتماعي وتطبيق أمالي باستخدام طرق ابتكارية مختلفة بما يشمل المنصات عبر الانترنت. |

| | | |
|-------------------|--|--|
| بحلول نهاية العام | الجهات العاملة في العنف المبني على النوع الاجتماعي | تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات العاملة مع فئات مستضعفة مُحدّدة ، كالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين، والعاملات في الجنس؛ بهدف زيادة خدمات الإحالة وإمكانية الحصول على الخدمات من أجل الدعم. وتدريب مقدمي الخدمات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ووكالات إدارة حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين لضمان شمول البرامج القائمة بشأن العنف المبني على النوع الاجتماعي. |
| بحلول منتصف العام | منظمة انترسوس (INTERSOS) والجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | إجراء مناقشات الطاولة المستديرة مع الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والتي تعمل مع مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين لمناقشة مخرجات تقييم منظمة انترسوس (INTERSOS) وتعزيز نطاق شمولية الخدمات وتطبيق النهج المرتكزة على الناجين والناجيات عند تقديم الخدمات. |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | زيادة عدد مبادرات التدخل النقدي المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الناجيات والناجين من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ومنها مبادرات التدخل التي تدعم تحديد مساكن آمنة في المناطق الحضرية، مع تغطية تكاليف الإيجار من خلال الدعم النقدي، باعتبار ذلك بديلاً لدور الإيواء المؤسسية (لِلناجيات والناجين الذين لا يواجهون مخاطر وشيكة) والنقد في حالات الطوارئ والنقد من أجل النقل. |
| بحلول منتصف العام | منسقو العنف المبني على النوع الاجتماعي والنقد مقابل الحماية | تحديث خارطة خدمات المساعدات النقدية وشمولها في تطبيق آمل. |
| بحلول منتصف العام | منسقو العنف المبني على النوع الاجتماعي والنقد مقابل الحماية | إعطاء ملاحظات توجيهية لتحديد معايير تدخلات المساعدات النقدية والقوائم فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي |
| بصفة مستعجلة | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والفرق العاملة في مجال سبل العيش | زيادة إمكانية الوصول إلى أنشطة سُئِل العيش (ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجال رعاية الأطفال، والنقد من أجل النقل إلى جانب تقديم الدعم لضمان توفير المواصلات الآمنة) واستدامة الفرص المدّرة للدخل بهدف توسيع نطاق أنشطة تمكين المرأة وضمان شمول الخدمات للفئات الأخرى المُعرّضة لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن البرامج القائمة والمتعاملة مع هذا العنف. |
| في أسرع وقت ممكن | أصحاب المصلحة الحكوميين | التأكد من أن الخدمات الأمنية مرتكزة على الناجيات والناجين، وأن المسؤولين الذين يتعاملون مع حالات العنف هم دائماً من نفس الجنس. وعلاوة على ذلك، من الضروري مراجعة نظام "التعهدات" لأنه ليس تديراً فعالاً لحماية النساء من عنف الشريك الحميم (أو الزوج في هذا السياق). تمديد مبادرات بناء القدرات الخاصة بالشرطة النسائية وغيرها من المنشآت الحكومية الأخرى. |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في العنف المبني على النوع الاجتماعي والجهات العاملة الحكومية | بناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة في المجالين الأمني والقانوني بشأن التّوجّهات والمواقف، والمعتقدات ووصمة العار، والنهج المرتكز على الناجيات والناجين. |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والحماية ومؤسسة نور الحسين | تحسين وضع البرامج التي تتضمن مبادرات تدخل وتتناول الأعراف الاجتماعية، ومنها مثلاً "مجموعات النقاش المتعلقة بالنوع الاجتماعي" أو مجموعات الدعم التي يتم فيها توعية الأزواج بالمساواة بين الجنسين |
| بحلول نهاية العام | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي ومنظمة الهجرة الدولية | تقليل مخاطر العنف الجنسي في مناطق الخطر. وإجراء تقييم لتدابير السلامة وكسب تأييد القطاعات الأخرى لتدابير التخفيف من المخاطر. |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي والمناخين | الاستمرار في حملات التوعية بشأن التّحرّش الجنسي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، كالايتراز مثلاً. واستكشاف الحلول الابتكارية للتصدّي للمخاطر الإلكترونية. |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | وضع برامج مُصمّمة للفتيات اليافعات غير المتزوجات، لتحدي وصمة العار والتصدّي لها. ووضع برامج مُصمّمة للفتيات اليافعات المتزوجات بشأن كيفية التعامل مع الأسرة والعنف وتأخر/تأخير الحمل |
| في أسرع وقت ممكن | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ لجنة الإنقاذ الدولية | زيادة التوعية حول الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال بناء قدرات الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي ووكالات إدارة الحالة. وزيادة عدد الإحالات إلى وكالات إدارة الحالة من الجهات العاملة في مجال الحماية. |
| العمل جارٍ | الجهات العاملة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي | زيادة المعرفة والوعي بمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يواجهها اللاجئون من جنسيات أخرى والعمال المهاجرون وتحسين وصولهم إلى الخدمات. |
| العمل جارٍ | مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية / الجهات المانحة | تأييد شمول خدمات العنف المبني على النوع الاجتماعي كأولوية رئيسية منقذة للحياة وزيادة التمويل لإدارة الحالة وأنشطة التمكين الأخرى من خلال جمع التمويل ودعم المنظمات النسائية. |
| العمل جارٍ | الجهات المانحة | تمويل المنتجات المعرفية التي توثق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي وزيادة نطاق شمولية الخدمات |
| العمل جارٍ | الجهات المانحة | استشارة فرق العمل التنسيقية كفريق العمل الخاص بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وفريق العمل الخاص بإدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشأن الفجوات والأولويات |

أعدّ هذا التّقرير بالتّسيق والتّعاون مع المنظمات التالية:



اتحاد المرأة الأردنية
Jordanian Women's Union

جمعية النساء العربيات في الأردن
Arab Women Organization of Jordan



معلومات الجهات الاتّصالية:

الرئيستان المشتركتان لفريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي:

ميس زعتري (zatari@unhcr.org)

وباميلا دي كاميلو (dicamillo@unfpa.org)